مجلة المالية و الأسواق
ISSN : 2392- 5124
eISSN : 2602-5191

المجلد 06 / العـدد: 01 (2019)،
ص : 459-479

حتمية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر

The imperative of promoting non-oil exports in Algeria

د. وليد بيبي [1]، د.سمية صلعة[2] *

[1] المركز الجامعي نور البشير البيض -الجزائر chibanijacksparrow@gmail.com

[2] المركز الجامعي نور البشير البيض -الجزائر soumia32@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: تاريخ القبول: تاريخ النشر:

2019-06-22 2019-10-13 2019-12-25

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التأكيد على ضرورة تنمية الصادرات غير النفطية بالجزائر وذلك من خلال تسليط الضوء على تطور الصادرات غير النفطية في هيكل التجارة الخارجية بالجزائر، حيث حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على إشكالية محورية تمثلت في: **ما هو وزن الصادرات غير النفطية في هيكل التجارة الخارجية بالجزائر؟**، لنتوصل في ختام هذه الدراسة إلى أن معظم الاستراتيجيات المطبقة لترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر كان نصيبها الفشل، ولهذا اقترحنا جملة من الاقتراحات تتمحور أساسا حول: الحد من وحدانية الصادرات وتنويعها والاقتداء بالتجارب الرائدة العالمية، وكذلك التركيز على الاستثمار في الرأسمال البشري ، وأيضا تنشيط قطاع المقاولاتية والاستثمار المحلي.

الكلمات المفتاحية: تصدير، صادرات غير النفطية، ترقية الصادرات، التركيبة السلعية للصادرات، تجارة خارجية .

Abstract :

The aim of this study is to emphasize the necessity of developing non-oil exports in Algeria by highlighting the development of non-oil exports in the structure of foreign trade in Algeria, in this study, we tried to answer the central problem: **What is the weight of non-oil exports in the foreign trade structure In Algeria?**, and we conclude that most of the strategies applied for the promotion of non-oil exports in Algeria were their failure, We have therefore proposed a number of proposals that are mainly focused on: reducing and diversifying the unity of exports and following the leading global experiences, as well as focusing on investment in human capital, as well as the revitalization of the sector of entrepreneurship and domestic investment.

Keywords: export, non-oil exports, export promotion, commodity composition of exports, foreign trade.

Jel codes : F13, F21 , H68, J24, O24 , P45.

* الباحث المرسل: د. وليد بيبي الايميل: chibanijacksparrow@gmail.com

المقدمة:

تلعب الصادرات دورا بالغ الأهمية في اقتصاديات معظم الدول المتقدمة منها وكذا النامية على حد سواء، إذ لها وظيفة مزدوجة؛ تتمثل الوظيفة الأولى في مدى قدرتها على توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية في هذه الدول، وتغطية ما تحتاجه من واردات من سلع وخدمات سواء لرفع مستويات المعيشة الحالية بزيادة الاستهلاك أو المنتظرة بزيادة الاستثمار والتخفيض من حدة البطالة، أما الوظيفة الثانية فتتمثل في كونها الوسيلة التي يمكن بموجبها للدولة أن تصرف فوائض إنتاجها المحلي، مما يترتب عليه اتساع نطاق السوق وتحقيق المستوى الاقتصادي في الإنتاج ومن ثم التكاليف.

تمتلك الجزائر من الموارد الطبيعية والبشرية والمادية ما يؤهلها لأن تكون في مصاف الدول المتقدمة في العالم، إلا أنه وللأسف تكبحها العديد من العقبات لعل أبرزها هي التبعية النفطية لدرجة أن معظم المؤشرات الاقتصادية تبنى على أساس توقعات أسعار هذا المورد الناضب فازدهار اقتصاد الجزائر أو تأزمه مرهون ومقترن بارتفاع أو انخفاض أسعار النفط مما يجعل الجزائر في تبعية دائمة للأسواق الخارجية، وبالتالي وفي ظل هذه المخاطر لا بد من التفكير في مرحلة ما بعد النفط وترقية النشاط التصديري خارج نطاق المحروقات وبناء اقتصاد صامد أمام أي تغيرات تحدث في الأسواق الدولية وتجنب أي خلل قد يواجهه سواء في المدى القصير أو الطويل وقد تبنت الجزائر في هذا الخصوص مجموعة من الاجراءات في شتى المجالات وذلك من خلال انشائها لمؤسسات تدعم النشاط التصديري والقطاع الانتاجي غير النفطي من خلال دعم القطاع الزراعي وتشجيع الاستثمار المحلي على جميع المستويات.

في إطار ما ذكر سابقا وانطلاقا من كون الصادرات الجزائرية تتميز بخاصية عدم التنوع وفي ظل الظروف التي مرت بها الصادرات بقيت مرنة اتجاه الصدمات الخارجية، ولمعالجة الموضوع نطرح الاشكالية التالية:

ما هو وزن الصادرات غير النفطية في هيكل التجارة الخارجية بالجزائر؟

وللإجابة على هذه الاشكالية ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

أولا: عموميات حول التصدير؛

ثانيا: ضرورة تنمية الصادرات غير النفطية؛

ثالثا: تطور الصادرات غير النفطية في هيكل التجارة الخارجية بالجزائر.

المحور الأول: عموميات حول التصدير.

تعتبر قضية التصدير من القضايا الاقتصادية التي أولت لها الدول أهمية كبرى لارتباطها الوثيق بتنمية الاقتصاد المستدام الذي يضمن لمواطني الدول التنوع في مصادر الدخل القائم على الكفاءة والفعالية، كما يعتبر حلقة وصل في تطوير الاقتصاد الوطني يجعله ذو ارتباط بديناميكية الاقتصاد العالمي وبالتالي الاستفادة من التقدم التكنولوجي وفي هذا السياق سوف نتطرق الى بعض المفاهيم العامة للتصدير.

أولا: مفهوم التصدير وأهميته: سنحاول أن نذكر بعض التعاريف المتعلقة بالتصدير اضافة إلى الأهمية التي يحضى بها التصدير.

1. **تعريف التصدير:** سنورد بعض هذه التعاريف كما يلي:

- ✓ يعرف التصدير على أنه " عملية بيع للسلع و الخدمات للدول الأخرى.[1]
- ✓ التصدير هو عملية بيع إلى الخارج، جزء من السلع والخدمات الخاصة بمجموعة اقتصادية، دولة أو منطقة اقتصادية. [2]
- ✓ " هو بيع أقصى ما يمكن من الانتاج الوطني للخارج، للحصول على أكبر قدر ممكن من رؤوس الاموال الاجنبية".[3]
- ✓ يعرف كذلك على أنه: "مدى قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية، خدمية معلوماتية، مالية، ثقافية، سياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية أخرى، وهذا من أجل تحقيق أرباح وقيمة مضافة".[4]
- ✓ يعرف ***Claude Ménendian*** " كل السلع والخدمات التي تخرج بصفة نهائية الإقليم الاقتصادي نحو باقي بلدان العالم".[5]

من خلال التعاريف السابقة فإن التصدير يمثل تلك الوسيلة التي تسمح بالاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية، من خلال انسياب السلع الوطنية نحو الخارج، وبالتالي التصدير يعكس مدى قدرة الدولة ومؤسساتها الاقتصادية سواء العامة أو الخاصة في تقديم عرض قادر على منافسة المنتجات الدولية في الأسواق الأجنبية .

2. **أهمية التصدير:** هناك ثلاثة أسباب رئيسية للشركات، وخاصة المصنعة، لتطوير أسواق التصدير، الأول هو أفضل طريقة لزيادة المبيعات والأرباح، والثاني هو أن التصدير يساهم في تحقيق مستويات وفورات الحجم التي يمكن أن تقلل من تكاليف تصنيع الوحدة ، وهو أمر ضروري لمنافسة المنتجات المكافئة المستوردة بنجاح وبأسعار منخفضة، ثالثا ، السماح

للشركة بتوليد إيرادات وأرباح كافية للاستثمار في تحسين منتجاتها الحالية، وتصميم منتجات جديدة والابتكار في إنتاجها.[6]

احتلت قضية التصدير حيزا هاما في الفكر الاقتصادي المرتبط بالتنمية الاقتصادية للدول النامية، وتتجلى أهمية الصادرات فيما يلي:

- **خلق فرص عمل جديدة:** حيث أن قطاع التصدير له دور كبير في توفير مناصب عمل جديدة وقد أكدت ذلك تجارب العديد من الدول، فقد تمكنت عدة دول من شرق آسيا وهي: اليابان هونكونغ، تايوان، اندونيسيا، ماليزيا وتايلاند من خلق فرص عمل جديدة والرفع من معدلات نموها باستخدام التوجه التصديري حيث ساعد ذلك على انخفاض مستوى البطالة إلى مستويات متدنية تَتراوح ما بين 2 الى 4 بالمئة في سنة 1998؛ [7]
- **إصلاح العجز في ميزان المدفوعات:** فالصادرات هي أحد أهم الموارد لجلب النقد الأجنبي مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية للبلد؛
- أن الصادرات تلعب دورا كبيرا في النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية من خلال مساهمتها في نمو الدخل الوطني وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للإمكانات والموارد المتاحة كما تؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق الحصول على العملات الصعبة؛[8]
- جذب الاستثمار المحلي والأجنبي فالاستثمار هو عنصر أساسي لنجاح عملية التصدير والتجارب الدولية الناجحة في عملية التصدير تؤكد ذلك، فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة بالإضافة الى الارتباط بالأسواق العالمية، وكذلك يعمل على إنشاء صناعات جديدة وبتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة وربط المنتجات المحلية بالأسواق الدولية وهذا ما تحتاجه أي دولة للنهوض باقتصادها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التي تنجم في شكل زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية وتقوم بدورها هي أيضا بجذب استثمارات جديدة، فالعلاقة بين التوجه التصديري للسياسة الاقتصادية وجذب الاستثمارات الجديدة لا تتحقق إلا بعد فترة من الزمن وذلك بعد أن تستقر قناعة المستثمر بأن السياسة الاقتصادية توجهت بلا رجعة للتصدير من خلال استمرار التوجه التصديري؛[9]

- تعزيز القدرة على المنافسة من خلال تعزيز تصدير الميزة التنافسية للشركة وللدولة فبينما تستفيد الشركة من التعرف على التقنيات والطرق والعمليات الجديدة تستفيد الدولة من تحسين ميزانها التجاري؛
- تطوير النوعية والجودة وذلك بإتباع معايير الجودة والنوعية، وفقا للطلبات والعقود مع المستورد، والتي تنص على إنتاج المنتجات بنوعيات محددة، ومطابقة للمواصفات العالمية.

ونظرا لكل هذه الاهمية ولغرض تحقيق معدلات نمو وتنمية اقتصادية في مختلف الميادين أصبح من مصلحة مختلف الدول الاهتمام بالتصدير، بل والسعي على تحقيقه على أكمل وجه.[10]

ثانيا: محددات التصدير

إن حجم الصادرات لأي دولة في أي وقت و تغيراته مع الزمن يمكن تحديده من خلال العديد من العوامل التي يمكنها أن تكون سبب في نجاح عملية التصدير أو تقف عائقا في تطور حجمها ومن بين هذه العوامل أو المحددات نتناول ما يلي:

1. المحددات الداخلية: [11]

- **طبيعة الهيكل الاقتصادي:** فهو يعتبر من أهم المحددات لحجم الصادرات، ويظهر ذلك اذا ما قارنا صادرات الدول النامية بمثيلتها في الدول المتقدمة حيث استغلال الموارد المتاحة في الدول النامية لتموين صناعتها وجعلها أسواقا لتصريف منتجاتها خاصة الصناعية منها دون اعطاء دعم لهذه الدول النامية لتطوير القطاع الصناعي بها؛
- **الانفجار السكاني:** إن نمو الصادرات يتأثر بشكل سلبي بالنمو السكاني الكبير وهو أمر تتميز به معظم الدول النامية حيث أن ظاهرة الانفجار السكاني تؤدي الى الامتصاص المتزايد للموارد الاقتصادية، مما يحول دون تحقيق الفائض الموجه للتصدير؛
- **اتجاه الاستثمار:** إن توجيه الاستثمار يعتبر من المحددات الاساسية لحجم وهيكل الصادرات خاصة في الدول النامية لهذا استوجب وضع بدائل لتنمية الصادرات عند توزيع الاستثمارات على مختلف الأنشطة الاقتصادية بالنظر الى ما تعانيه هذه الدول من عجز مستمر في موازين مدفوعاتها بالإضافة إلى إعطاء تقلبات أسعار صادرات المواد الاولية حجمها من الاهتمام في المدى القصير وهذا كله باعتبار أن التصدير هو المصدر الوحيد لتمويل لمشروعات الاستثمارية بالعملة الصعبة؛
- **السياسة التجارية:** إن الدفع بصادرات الدول النامية يستدعي تطوير الانتاج وتحسين جودته لمواجهة المنافسة الدولية، وهذا يتحقق إلا في ظل سياسة تنموية متكاملة

ومتناسقة ومبينة وفق استراتيجية مستغلة لكل الموارد المتاحة بأفضل الطرق وفي هذا الإطار يمكن للسياسة التجارية المساهمة في تحسين معدلات التبادل بتطبيق أساليب تجارية تعود بالمنفعة على الاقتصاد الوطني، لكن بالتجاوب مع السياسات التجارية للدول المتقدمة لكي لا تضع هذه الاخيرة عوائق أمام صادرات الدول النامية.[12]

2. المحددات الخارجية:

- أثر الطلب العالمي على صادرات الدول النامية: من خلال دراسة الطلب العالمي يتبين أن هناك تباطؤ في زيادة هذا الطلب مما أثر سلبا على صادرات المواد الأولية وهذا يفسر بما يشهده العالم من بروز البدائل الصناعية المرتبطة بالسياسة الانتاجية في الدول المتقدمة وزيادة العراقيل التي تضعها هذه الاخيرة أمام ما تستورده من الدول النامية؛
- أثر اتجاه شروط التبادل الدولي على الدول النامية: إن معدل التبادل بالنسبة للدول المصدرة من طرف الدول النامية قد عرف تراجع ملحوظ نتيجة عوامل مرتبطة بالعرض والطلب بفعل ما يلعبه التقدم التكنولوجي خاصة؛ [13]
- دور الحكومة: تتدخل الحكومة في الاقتصاد بأشكال مختلفة كالمشاركة، التخطيط، المراقبة والتشجيع، إن الغاية من تصرفات الحكومة هي تشجيع عمليات التبادل التجاري الدولي وتسهيلها، وذلك من خلال الاتفاقيات التي تعقدها مع حكومات الدول الأخرى وممارسة نشاطات التسويق الدولية التسهيلية.[14]

ثالثا: مؤشرات الصادرات:

سنحاول عرض أهم المؤشرات المتعلقة بعملية التصدير والتي توضح لنا بنية اقتصاد الدولة، ومن بين هذه المؤشرات ما يلي: [15]

1. **نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي للدولة:** وذلك باعتبار أنه كلما خصصت الدولة جزءا كبيرا من انتاجها للتصدير، كان ذلك دليلا على اعتماد كبير للدولة على الخارج، وعلى اندماجها في التقسيم الدولي للعمل الذي تسيطر عليه الرأسمالية العالمية اندماجا كبيرا، غير أنه يجب الاحتياط ضد التفسيرات الميكانيكية لارتفاع نسبة الصادرات الى الناتج، فقد ترتفع هذه النسبة أيضا في تلك الظروف التي تريد فيها الدولة الحصول على النقد الأجنبي الضروري لاستيراد السلع الاستثمارية والتقنية اللازمة لإقامة قاعدة إنتاجية تمهد لاستقلالها على المدى البعيد، فالعبرة هنا هي بنمط استخدام حصيلة الصادرات.

2. **نسبة تغطية الصادرات للواردات:** وذلك باعتبار أن العبرة ليست بارتفاع نسبة الصادرات وحدها، أو بارتفاع نسبة الواردات وحدها، وإنما يجب أن يضاف إلى هذا وذاك عامل آخر يتمثل في مدى التناسب بين الصادرات والواردات، أو مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة حاجات الدولة من الواردات، حتى لا تضطر للاستدانة والوقوع في تبعية الديون الأجنبية، وربما يكون من المناسب في بعض الظروف إيجاد نسبة حصيلة الصادرات إلى الواردات الجارية، أي إلى جملة الواردات بعد إستبعاد الواردات من السلع الرأسمالية.
3. **درجة التركيز السلعي للصادرات:** ونقصد به مدى غلبة الوزن النسبي لسلعة أو لمجموعة من السلع التصديرية للدولة على جملة صادراتها، فعندما ترتفع نسبة سلعة أو عدد قليل من السلع التصديرية الى جملة صادرات الدولة ارتفاعا يتخطى النسبة التي يمكن اعتبارها نسبة مأمونة تزداد احتمالات الحرج في وضع الدولة، وتزداد احتمالات ضعف مقدرتها على المساومة ومن ثم تزداد احتمالات تبعيتها للخارج.
4. **النسبة التي تخصص للتصدير من الانتاج المحلي للسلع أو المجموعات السلعية الرئيسية:** أو بعبارة أخرى نسبة ما يخصص من الانتاج المحلي للاستخدام المحلي، سواء لأغراض الاستهلاك النهائي أو لأغراض التصنيع، ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات ذات الأهمية الكبرى في التعبير عن مدى تكامل الاقتصاد المحلي من زاوية التقارب بين نمط الانتاج ونمط الاستهلاك.
5. **مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات:** الغرض من هذا المؤشر التعرف على مدى اعتماد البلد موضوع الدراسة على بلد أو عدد قليل من البلدان أو كتلة من التكتلات العالمية في تصريف صادراته، وقد تمت صياغته عبر تركيبه من ثلاث مؤشرات فرعية هي:

- ✓ النصيب النسبي في جملة الصادرات للكتلة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتوجات التصديرية للدول المعنية؛
- ✓ النصيب النسبي في جملة الصادرات للدولة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتوجات التصديرية للدول المعنية؛
- ✓ النصيب النسبي في جملة الصادرات لأهم خمس دول في استيعاب صادرات الدولة المعنية.

المحور الثاني: ضرورة تنمية الصادرات غير النفطية.

من أبرز المخاطر التي تعاني منها الاقتصاديات الريعية هي عدم قدرتها على إحداث تغيرات هيكلة لتنمية الصادرات خارج القطاع النفطي فهي تقوم بعملية التركيز الشبه الكلي على الصادرات من النفط وهذا ما يحتم عليها ضرورة اعادة النظر في المرتكزات التي يقوم عليها الاقتصاد.

أولا: مخاطر الاعتماد الشبه كلي على الصادرات النفطية: يعتبر النفط أهم مصادر الطاقة في الوقت الحاضر وهو يمثل عصب الحياة الحديثة والمحرك الاساسي للنمو الصناعي والتكنولوجي بشكل خاص والنمو الاقتصادي بشكل عام فلقد اعتمدت الحضارة المعاصرة عليه بقدر هام في تحويل الموارد الاقتصادية من حالتها الطبيعية الأولية الى حالات اقتصادية مختلفة، تكمن في اشباع رغبات وحاجات المجتمع.

1. **مخاطر تقلبات الأسعار وإنخفاض المردودية:** إن الاعتماد على ريوع الصادرات النفطية سوف يترتب عنه بالضرورة تذبذب في المداخيل من العملة الصعبة، والتي تستعمل في اقتناء المستلزمات الاستهلاكية للمجتمع من العالم الخارجي، إضافة الى اللوازم من الوسائل وعوامل الإنتاج مثل عنصر رأس المال، هذا التذبذب قد يرجع في أحد جوانبه إلى عامل الأسعار، أين يتولد خطر كبير يؤثر بشكل سلبي على اقتصاديات الدول وخاصة الدول المصدرة للنفط، وبتحليل سعر النفط الخام نجد أنه أمر غاية في التعقيد لكونه يتضمن عوامل عديدة منها الطلب العالمي على النفط وموقف دول منظمة أوبيك، وإحتياجات التنمية في الدول النفطية، إضافة إلى عوامل تقنية، إقتصادية وسياسية؛ [16]
2. **مخاطر فقدان الاستقلال الاقتصادي للدولة:** فبالنسبة للاقتصاديات النامية، والتي تلعب فيها الصناعات الاستخراجية دورا أساسيا، هذه الصناعات التي ملكيتها إلى الدولة، توجب على هذه الاخيرة أن تكون ذات دور فاعل من حيث وضع وتنفيذ السياسات الخاصة باستغلال الموارد المنجمية وبيعها وتصديرها، إضافة إلى التدخل لرسم السياسات المتعلقة بالبحث والتنقيب والإنتاج وصيانة تطوير الأصول وتحديد حجم الانتاج وأسعار الصادرات وفرض الضرائب على الانتاج وصيانة وتطوير الاصول؛ [17]
3. **مخاطر نضوب المخزون النفطي وارتفاع تكاليف الإنتاج** إن إنتاج النفط يعرف على أنه عملية تستهلك فيها الاحتياطات النفطية وتحول فيها الى فوائد مالية وتبعا لذلك فإن الإحتياطات من النفط تتأثر بكمية الانتاج من جهة، والذي ينتج عنه نقصان في كمية الاحتياطي ومن جهة أخرى بعمليات الاكتشاف وعمليات التنقيب الناجحة، وعليه

فاستخراج النفط المستمر يعني بالضرورة نضوب مكامنه كما أن العمليات التي يشرع فيها من أجل التنقيب على النفط والتي تجري من أجل تعزيز المخزون الاحتياطي منه، قد لا تنجح في الكثير من الأحيان، وأيضا تستوجب هذه العمليات صرف مبالغ ضخمة؛[18]

4. **مخاطر التوجه نحو مصادر بديلة للطاقة النفطية** :تقسم مصادر الطاقة من ناحية استخدامها الى مجموعتين:

- **مصادر طاقة أساسية:** وهي تلك المصادر التقليدية التي يعتمد عليها بشكل كبير في الحصول على الطاقة مثل النفط والفحم والغاز الطبيعي والطاقة النووية، وتسهم هذه المصادر بنسبة كبيرة في الاستهلاك العالمي من الطاقة؛
- **مصادر طاقة بديلة:** وهي مصادر طاقوية حديثة، مثل الطاقة الشمسية، الطاقة الهوائية وطاقة الأمواج والطاقة الهيدروجينية والوقود الصناعي وهي طاقة قليلة الاستخدام حاليا غير أنه ينتظر أن تلعب دورا أساسيا في توفير الطاقة للعالم كونها مصدر طاقة نظيفة وغير ملوثة للبيئة في ظل الدعوات الدولية لحماية البيئة[19].

ثانيا: مبررات اللجوء الى تنمية الصادرات غير النفطية: تشير أدبيات النمو الاقتصادي في العالم أن عجز الحساب الجاري لمجموعة الدول النامية قد شهد اتجاها متزايدا للعجز في حيث أن عقد الثمانينات قد شهد انخفاضا في العجز في الحساب الجاري، والجدير بالذكر أن عجز الحساب الجاري في السبعينات نتيجة الإضطرابات النقدية التي شهدها هذا العقد؛ هذا بالإضافة الى الارتفاع الشديد في أسعار النفط وانهيار نظام اسعار الصرف الثابت أما في عقد الثمانينات اتجهت الى الانخفاض نتيجة الازمات التي واجهتها الدول النامية، إن هذا الانخفاض قد أدى في حقيقة الامر الى تعثر مسار النمو وزيادة حالة الركود وارتفاع الاسعار وتزايد البطالة هذا ويرجع تراكم عجز موازين المدفوعات في الدول النامية الى مجموعة من الاعتبارات نذكر منها:

1. **النزعة الحمائية:** إتجهت الدول الصناعية المتقدمة الى زيادة النزعة الحمائية أمام وارداتها من كافة السلع الأولية والصناعية، نتيجة للأزمات المالية التي سادت في عقد الثمانينات بالإضافة الى فترات الركود العالمي الذي ساد معظم الدول الصناعية، هذا وقد اتجهت الدول الصناعية الى تبني القيود الحمائية غير التعريفية على أثر اللجان في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية ؛
2. **معدل التبادل:** شهدت معدلات التبادل الدولية تدهورا في غير صالح الدول النامية و يرجع ذلك بصفة أساسية الى اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة

إلى الدول النامية الى الارتفاع الشديد مقابل اتجاه اسعار السلعة الدولية، باستثناء البترول، إلى الانخفاض ويرجع السبب وراء الانخفاض النسبي في أسعار المواد الاولية إلى تراخي الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات نتيجة للتقدم العالمي والتكنولوجي الذي حققته هذه الدول الصناعية المتقدمة بما ساعدها على تخفيض نسبة المواد الاولية المستخدمة لإنتاج الوحدة من السلع الصناعية؛[20]

3. **الدين الخارجي:** لقد تزايدت أعباء الديون الخارجية في الفترة الأخيرة، فالديون الخارجية هي نتيجة لتزايد العجز في موازين المدفوعات فتزايد عجز الحساب الجاري تترتب عليه ضرورة لجوء الدولة للاقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز وتحقيق فائض ميزان العمليات الرأسمالية، ويترتب عليه زيادة أرقام المديونية الخارجية وبالتبعية تزداد أرقام المديونية الخارجية مما يترتب عليها التزامات وأعباء واجبة السداد بعد فترة زمنية، الأمر الذي ينعكس في النهاية في زيادة العجز في الحساب الجاري.

المحور الثالث: تطور الصادرات غير النفطية في هيكل التجارة الخارجية بالجزائر

يعتمد الاقتصاد الوطني منذ فترة طويلة على النفط والغاز كمصدر وحيد للدخل. عدم التنويع في الاقتصاد الوطني جعل الجزائر بلد أحادي التصدير بامتياز. غير أنه وبعد انهيار أسعار النفط في منتصف الثمانينات والوضع الحرج للاقتصاد الوطني، قررت الدولة الجزائرية تنويع صادراتها لتحسين الوضع الاقتصادي في البلاد والحد من هيمنة صادرات النفطية، والتي تمثل أكثر من 97 ٪ من إجمالي الصادرات.[21]

وما يهمنا هنا شق الصادرات السلعية بصفة عامة والصادرات غير النفطية بصفة خاصة وذلك للتعرف على تطورها وتركيبها السلعي في الجزائر أضافة الى توزيعها الجغرافي و أهم زبائن الجزائر خارج نطاق المحروقات.

أولا: تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-2017)

تصنف الجزائر ضمن الدول البترولية التي لا تزال تعاني من عدم تنوع صادراتها وانحصارها فقط في مادة الطاقة والمحروقات هذا بالرغم من انتهاجها برامج من الإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية التي كانت من أهم أهدافها تنويع الاقتصاد والبحث عن مصادر جديدة للعملة الصعبة، سنحاول الوقوف على هيكل الصادرات الجزائرية وتبيان تطور حصيلة صادرات المحروقات والصادرات غير النفطية وذلك خلال الفترة من سنة 1990 الى غاية سنة 2017.

جدول رقم (01): تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-2017)

الوحدة :مليون دولار أمريكي .

السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
1990	10865	96.11	439	3 88	11304	100
1991	11726	96 901	375	3 09	12101	100
1992	10388	95 85	449	4 14	10837	100
1993	9612	95 25	479	4 74	10091	100
1994	8053	96 55	287	3 44	8340	100
1995	9731	95 02	509	4 97	10240	100
1996	12494	93 41	881	6 58	13375	100
1997	13378	96 32	511	3 67	13889	100
1998	9855	96 46	358	3 5	10213	100
1999	12084	96 5	438	3 49	12522	100
2000	21419	97 22	612	2 77	22031	100
2001	18484	96 61	648	3 38	19132	100
2002	18091	96.1	734	3 89	18825	100
2003	23939	97 26	673	2 73	24612	100
2004	30925	97 51	788	2 48	31713	100
2005	45094	98 02	907	1 97	46001	100
2006	53456	97 87	1158	2.12	54614	100
2007	58831	97 78	1332	2 21	60163	100
2008	77361	97 55	1937	2 44	79298	100
2009	44128	97 64	1066	2 35	45194	100
2010	55527	97 32	1526	2 67	57053	100
2011	71427	97.19	2062	2 81	73489	100
2012	69804	97.14	2062	2 86	71866	100
2013	63752	98.12	2165	3 33	64974	100
2014	60146	95 53	2810	4 47	62956	100
2015	35724	94 54	2063	5 46	37787	100
2016	28245	94 06	1780	5 94	30026	100
2017	32873	94 56	1890	5 44	34763	100

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن هيكل الصادرات الجزائرية يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات طوال فترة الدراسة بأكثر من **93 %** من إجمالي الصادرات للفترة الممتدة من **1990** إلى **2017**،حيث تراوحت نسبتها ما بين **93.41 %** و **98.12 %** والرسم البياني التالي يبين تطور حصيلة صادرات المحروقات والصادرات غير النفطية خلال الفترة المدروسة 1990 الى 2017 .

شكل رقم (01) : تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-2017)

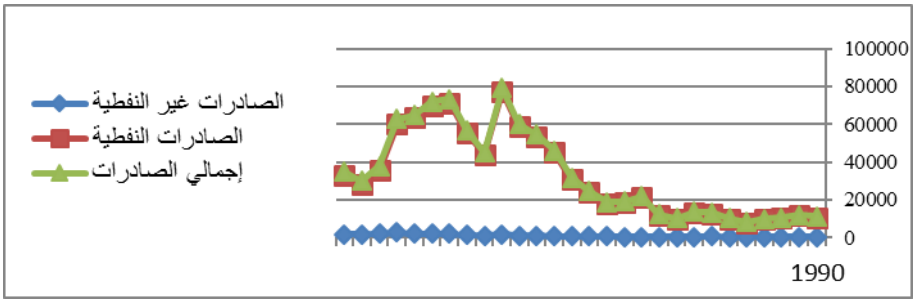

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (01).

من خلال كل من الجدول و الرسم البياني نلاحظ أن سنة 1994 سجلت أدنى حصيلة للصادرات النفطية وذلك بقيمة 10865 مليون $ وهو ما يمثل 96.55 % من إجمالي الصادرات، بينما سجلت أعلى حصيلة لها سنة 2008 بقيمة 77361 مليون $ وذلك بنسبة 97.55 % من إجمالي الصادرات .

في حين أن المنتجات غير النفطية لم تتعدى نسبة 7 %وهذا ما يؤكد فشل السلطات العمومية في الجزائر في بلوغ الهدف الذي رسمته مع منتصف التسعينات والمتمثل في الوصول إلى تصدير 2 مليار دولار أمريكي من المنتجات غير النفطية في آفاق 2000 رغم سلسلة الإجراءات والتحفيزات المقدمة، كما أنه تم تسجيل أعلى نسبة للصادرات خارج المحروقات سنة 1996 بمعدل 6.58 % وبقيمة 881 مليون دولار أمريكي لتتراجع بعدها مباشرة، وهذا خلال سنتي 1997 و1998 ويفسر هذا التراجع إلى توقف الصادرات الجزائرية نحو روسيا التي كانت بعنوان تسديد الديون، ومع بداية سنة 2005 تحسنت حصيلة الصادرات خارج المحروقات وهذا راجع لارتفاع أسعار البترول حيث أن المنتوجات المصدرة غير النفطية تتشكل أساسا من مشتقات البترول إضافة الى إرتفاع حصيلة الصادرات من المنتجات نصف المصنعة التي قدرت بـ 1384 مليون دولار أمريكي.

خلال هذه الفترة تم تسجيل تذبذبات مستمرة في قيمة الصادرات غير النفطية، فقد كانت معظم النسب في حدود 2%، حيث نلاحظ أن الفترة من سنة 2005 إلى 2008 عرفت تزايد تدريجي في نسبة الصادرات غير النفطية، كما أنه في عام 2009 تراجعت الحصيلة لتصل الى ما قيمته 1066 مليون دولار امريكي مقارنة بسنة 2008 وهذا ناجم عن عدة عوامل من بينها قرار منع تصدير النفايات غير الحديدية فضلا عن خطر تصدير المواد الغذائية المستخرجة من المواد المدعمة ناهيك عن انعكاسات الأزمة المالية، لكن مع حلول عام 2010 ارتفعت الحصيلة مرة

أخرى وبزيادة مستمرة الى غاية سنة **2016** بنسبة **5.94%** من إجمالي الصادرات الجزائرية لتنخفض لسنة **2017** ولكن بنسبة ضعيفة **5.44%**.

ثانيا: التركيب السلعي للصادرات غير النفطية حسب المجموعات السلعية خلال الفترة (1990-2017).

يعد تطور وزيادة إجمالي السلع المصدرة ومدى وجود طلب عالي عليها مؤشر مهم يدل على قدرة الدولة على المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية، وللوقوف على حقيقة تنويع الصادرات الجزائرية من حيث هيكلتها نستعرض التركيب السلعي للصادرات غير النفطية حسب مجموعة الاستعمال خلال لفترة بين سنة **1990** إلى غاية سنة **2017** كما يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (02) :التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (1990-2017).

الوحدة:مليون دولار أمريكي.

	مواد غذائية	مواد خام	منتجات نصف مصنعة	مواد التجهيز الزراعية	مواد التجهيز الصناعية	السلع الإستهلاكية غير الغذائية
	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة
1990	50	32	211	3	76	67
1991	55	43	169	5	61	42
1992	79	32	226	2	66	44
1993	99	26	287	0	17	50
1994	33	23	198	2	9	22
1995	110	41	274	5	18	61
1996	136	44	496	3	46	156
1997	37	40	387	1	23	23
1998	27	45	254	7	9	16
1999	24	41	281	25	47	20
2000	32	44	465	11	47	13
2001	28	37	504	22	45	12
2002	35	51	551	20	50	27
2003	48	50	509	1	30	35
2004	65	102	552	1	52	16
2005	67	134	656	-	36	14
2006	73	195	828	1	44	43
2007	88	169	993	1	46	35
2008	119	334	1384	1	67	32
2009	113	170	692	-	42	49
2010	315	94	1056	1	30	30

2011	355	161	1496	-	35	15
2012	315	168	1527	1	32	19
2013	402	109	1458	-	28	17
2014	323	110	2121	2	16	11
2015	235	106	1597	1	19	11
2016	246	71	1072	0.05	38	17
2017	301	59	1053	0.15	64	16

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن الصادرات خارج المحروقات تتكون من 6 أصناف تختلف كل منها من حيث نسبة مساهمتها، وهذا ما يبينه الشكل الموالي:

شكل رقم (02) : هيكل التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية غير النفطية خلال الفترة (1990-2017).

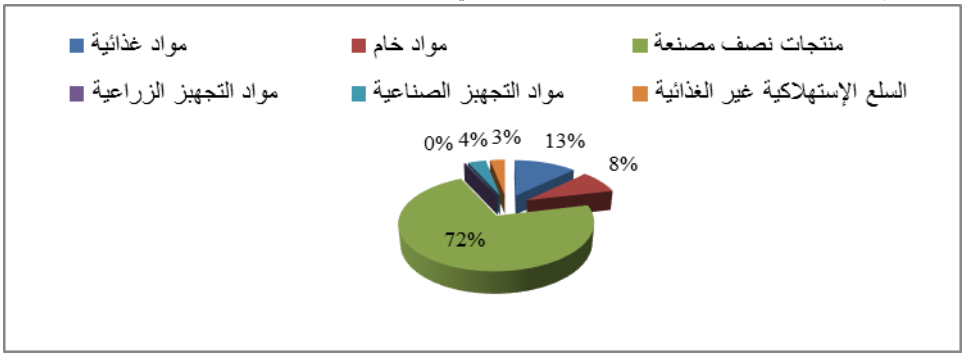

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (02).

بناءا على الشكل أعلاه، تحتل المنتجات نصف المصنعة المركز الأول من حيث المنتجات المصدرة خارج المحروقات، ذلك بنسبة 72% من اجمالي الصادرات غير النفطية خلال الفترة (1990-2017) وتتمثل هذه المنتجات أساسا في الزيوت ومشتقاتها الاخرى آتية من تقطير الزفت، الأمونياك الهليوم، وهي نتيجة طبيعية نظرا لاعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بنسبة 97 % تقريبا في صادراتها، وتأتي في المرتبة الثانية المنتجات الغذائية وذلك بنسبة 13 % من إجمالي الصادرات غير النفطية للفترة (1990-2017)، إلا أن واردات الجزائر أكثر بكثير من صادراتها من حيث المواد الغذائية وذلك لتنوعها واختلاف الحاجات الاستهلاكية،حيث عرفت الفترة من 2005 إلى 2013 انتعاشا ملحوظا حيث انتقلت من 67 إلى 402 مليون دولار أمريكي وذلك راجع للجهود المبذولة من طرف الدولة للارتقاء بالنشاط الفلاحي عن طريق الدعم للفلاحين والتسهيلات المقدمة في مجال الحصول على العتاد الفلاحي وغيره، أما بالنسبة لسنة 2017 فقد تحسنت بنسبة 18.27 % مقارنة بسنة 2016، وهي نسبة مطمئنة ومؤكدة على جهود الدولة الحثيثة لدعم الصادرات خارج قطاع المحروقات.

في المرتبة الثالثة تأتي المواد الخام بعد المنتجات الغذائية من حيث المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات مسجلة نسبة 8% من إجمالي الصادرات غير النفطية خلال الفترة (1990-2017) والتي تشمل خاصة الفوسفات، الكالسيوم، النفايات الحديدية، الزنك والنحاس، واحتلالها لهذه المرتبة يرجع الى الثروة المعدنية التي تزخر بها الجزائر والتي لم تستغل حتى الان استغلالا حقيقيا .

أما في المرتبة الرابعة تأتي مواد التجهيز الصناعية بنسبة 4 % تقريبا والتي تتكون من التجهيزات و الوسائل المستعملة في ميدان البناء، الصحة، الميكانيك والأشغال العمومية، حيث سجلت اعلى حصيلة لها سنة 1990 بقيمة 76مليون دولار امريكي لتشهد بعدها حالة تذبذب يغلب عليها طابع الإنخفاض، لتعاود الارتفاع إلى 64 مليون دولار أمريكي لسنة 2017.

تأتي في المرتبة الخامسة السلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة ما يقارب 3 % من إجمالي الصادرات غير النفطية، أما التجهيزات الفلاحية احتلت المرتبة السادسة والأخيرة وذلك بنسبة تقارب 0 % من إجمالي الصادرات غير النفطية .

ثالثا: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990 – 2017.

تعتبر الغاية الأساسية من دراسة التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية هو دراسة اتجاه الصادرات نحو التكتلات الاقتصادية و الأقاليم و المناطق الاقتصادية، وهذا ما يوضحه الجدول:

جدول رقم (03): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-2017).

الوحدة :مليون دولار امريكي .

	الاتحاد الأوروبي	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	بلدان أوروبية أخرى	أمريكا الجنوبية	آسيا دون البلدان العربية	البلدان العربية دون المغرب العربي	بلدان المغرب العربي	بلدان افريقيا	المجموع
1990	7543	2733	311	231	185	29	265	7	11304
1991	8308	2433	200	831	101	31	180	17	12101
1992	7223	2693	202	345	153	2	207	12	10837
1993	6952	1929	245	519	244	14	176	12	10091
1994	5734	1867	140	226	118	7	231	17	8340
1995	6638	2521	325	299	195	18	226	18	10240
1996	8059	3376	740	734	186	16	251	13	13375
1997	8663	3702	150	897	227	21	215	14	13889
1998	6643	2538	109	726	34	22	136	5	10213
1999	8058	3095	78	903	145	80	127	36	12522
2000	13792	5825	181	1672	210	55	254	42	22031
2001	12344	5149	77	1037	276	65	175	6	19132
2002	12100	4602	130	951	456	248	250	50	18825

24612	13	260	355	507	1220	123	7631	14503	2003
31713	26	337	604	699	1480	174	10068	18325	2004
46001	49	418	621	1218	3124	15	14963	25593	2005
54613	14	515	591	1792	2398	7	20546	28750	2006
60163	42	760	479	4004	2596	7	25387	26833	2007
79298	365	1626	797	3765	2875	10	28614	41246	2008
45194	93	857	564	3320	1841	7	15326	23186	2009
57053	79	1281	694	4082	2620	10	20278	28009	2010
73489	146	1 586	810	5168	4270	102	24059	37307	2011
71866	62	2 073	958	4 683	4 228	36	20 029	39 797	2012
64974	91	2 639	797	4 697	3 211	52	12 210	41 277	2013
62886	110	3 065	648	5 060	3 183	98	10 344	40 378	2014
28860	84	1319	439	1 733	1 131	30	4 134	22976	2015
34597	82	1550	572	2409	1683	37	5288	22976	2016
28883	51	1368	385	2331	1678	80	6251	16739	2017

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS.

شكل رقم (03): التوزيع الجغرافي للصادرات غير النفطية.

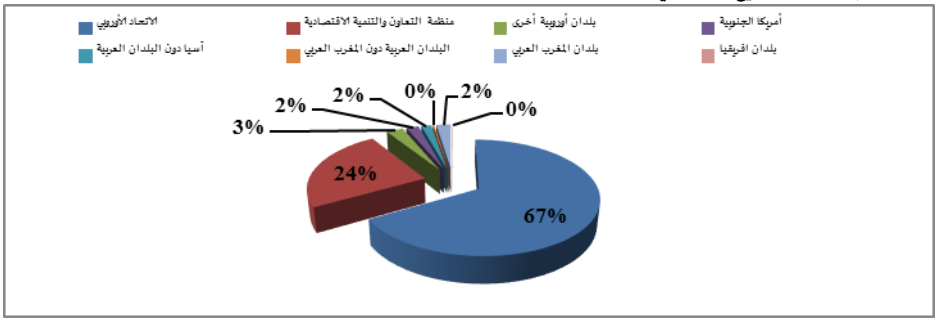

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على الاحصائيات الواردة في الجدول رقم (03).

ومن خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يأخذان النسبة الأكبر وبالتالي يتبين أن لهما مكانة كمنفذ أو سوق لتصريف المنتجات الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين **1990 إلى2017**، حيث استحوذت على حصة **67%** و **24%** على التوالي من إجمالي الصادرات الجزائرية، وسبب ارتفاع هذه النسب يعود إلى العوامل المؤثرة في الجاذبية الحاصلة بين صادراتنا وهاتين المنطقتين الاقتصاديتين حيث تتمثل في القرب الجغرافي للجزائر من الأسواق الأوروبية، وكذا باعتبار الجزائر من أبرز الدول المصدرة للنفط فان هاتين المنطقتين بحكم أنهما تحتويان على عدد مهم من الدول الصناعية المتقدمة ستعمل على استيراد المواد الأولية التي تعتبر كمدخلات جد مهمة في مشاريعها الإنتاجية والصناعية، بالاضافة إلى وجود اتفاقيات ثنائية تربط الجزائر بهذه الدول، وبذلك يمكن القول بأن

التدفقات التجارية الحاصلة بين الجزائر وهاتين المنطقتين الاقتصاديتين أنها تخضع لنموذج الجاذبية.[22]

وبعد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تأتي بلدان أوربية أخرى في المركز الثالث بنسبة 3% وتليها دول آسيا (دون البلدان العربية)ودول المغرب العربي وأمريكا الجنوبية في المركز الرابع من حيث انسياب الصادرات الجزائرية نحوها بنسبة تقدر بـ 2% من إجمالي صادراتها طوال الفترة الحاصلة بين 1990 و2017، وأما فيما يتعلق بمجموع الصادرات الجزائرية اتجاه المناطق العربية فهي جد ضئيلة تؤول إلى 0% من متوسط إجمالي الصادرات الجزائرية خلال نفس الفترة الحاصلة، وهذا بالرغم من الجهود العربية الحثيثة لتطوير وتعزيز أداء التجارة البينية، نفس الأمر بالنسبة للصادرات الموجهة لباقي الدول الافريقية فهي جد ضئيلة خلال فترة الدراسة.

رابعا: أبرز عملاء الجزائر خارج نطاق المحروقات: وعلى ضوء ما سبق فإن أبرز عملاء الجزائر خارج المحروقات ينتمون إلى قارة أوروبا،حيث هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (04): العملاء العشر الأوائل للجزائر خارج المحروقات خلال 9 أشهر من سنة 2016 وخلال شهر جانفي من سنة 2017.

الوحدة:مليون دولار أمريكي

	9 أشهر من سنة 2016		شهر جانفي من سنة 2017	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
ايطاليا	3 822	%19,07	587	%17,74
اسبانيا	2 714	%13,54	468	%14,15
الولايات الأمريكية المتحدة	1 647	%8,22	421	%12,73
فرنسا	2 247	%11,21	377	%11,40
تركيا	834	%4,16	250	%7,56
هولندا	835	%4,17	230	%6,95
كندا	1 064	%5,31	212	%6,41
البرازيل	978	%4,88	130	%3,93
البرتغال	624	%3,11	80	%2,42
بلجيكا	588	%2,93	63	%1,90

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS.

بالنسبة لفترة 9 أشهر من سنة 2016: من خلال تتبع المعطيات الواردة في الجدول أعلاه يتضح لنا خلال 9 أشهر من سنة 2016 أن ايطاليا كانت متصدرة لقائمة العملاء العشر الأوائل للجزائر خارج نطاق المحروقات بنسبة تقدر بـ 19,07% لتحتل بعدها اسبانيا المرتبة الثانية خلال

نفس الفترة حيث قدرت وارداتها خارج المحروقات من الجزائر بـ 2 714 مليون دولار أمريكي،في حين احتلت فرنسا المرتبة الثالثة حيث استوردت في هذه الفترة ما يقدر بـ 11,21% من صادرات الجزائر خارج نطاق المحروقات.

وعلى هذا الأساس، فإن الدول الأوروبية بحكم قربها الجغرافي و وجود روابط تاريخية، وكذا اتفاق الشراكة المبرمة معها، كلها أسباب قد ساهمت في احتلال هذه الدول المراكز الأولى ضمن أبرز عملاء الجزائر خارج مجال المحروقات.

أما فيما يخص شهر **جانفي من سنة 2017** ومن خلال معطيات الجدول فإن عملاء العشر الأوائل للجزائر خلال شهر جانفي من سنة 2017 لم يتغير ترتيبهم ما عدا حدوث تغير فقط في ترتيب كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية فقد إحتلت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الثالث بنسبة 12,73% في حين إحتلت فرنسا المركز الرابع بنسبة تقدر بـ 11,40% أما ترتيب مراكز باقي الدول فبقي كما كان عليه خلال فترة 9 أشهر من سنة 2016.

الخاتمة:

معظم الاستراتيجيات المطبقة لترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر كان نصيبها الفشل فغياب استراتيجية واضحة ومتكاملة لترقية الصادرات غير النفطية كرافد تنموي هي العقبة التي تقف وراء عجز الاقتصاد الوطني على توفير منتجات بكميات ونوعية قابلة للتصدير وذلك راجع لعدة معوّقات لعلّ أبرزها ضعف الأساليب التقنية والحديثة في تسويق صادراتنا غير النفطية إلى الخارج بالإضافة إلى إرتفاع تكاليف الانتاج ومشكل الجودة في المنتجات المتوفرة الذي يقلل من تنافسيتها بمقارنتها مع المنتجات العالمية .

ومن خلال دراستنا حول هذا الموضوع توصلنا الى مجموعة من النتائج لعل أبرزها:

- ✓ تعتبر عوائد الصادرات من المحروقات أحد أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي بالجزائر لمساهمتها في تمويل المشروعات الإنتاجية، لكن التخصص في تصدير المحروقات يجعل هذا القطاع حساس للتقلبات الاقتصادية التي تعرفها الساحة الدولية؛
- ✓ ترتكز الصادرات غير النفطية للجزائر على التركيز السلعي والجغرافي نتيجة التبعية الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي بالدرجة الأولى وهذا ما لاحظناه طيلة فترة الدراسة ويعود ذلك لعدة أسباب تاريخية وجغرافية وسياسية واقتصادية؛

وقوفا على نتائج الدراسة ولتصحيح الاختلالات القائمة والتخفيف من حدتها على الاقتصاد الجزائري نقترح مجموعة من التوصيات تمثل من وجهة نظرنا حلولا لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات:

- ✓ ضرورة التخطيط لإستراتيجيات هادفة تخص التجارة الخارجية وتركيز جهودها على تنوع قطاع الصادرات، وذلك للحد من وحدانية التصدير للمحروقات، وتقليص نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية؛
- ✓ على الدولة ترقية صادراتها من خلال الرفع من مستويات الجودة الانتاجية وتحسين التعبئة والتغليف ليصبح المنتج الجزائري مستوفيا لمتطلبات وشروط المنافسة العالمية؛
- ✓ الإستثمار في الجانب البشري ليكون أداة أساسية لعقلانية التسيير عن طريق التكوين الأمثل؛
- ✓ الاهتمام بقطاع الخدمات مثل القطاع السياحي ليساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الموارد التي يمكن الحصول عليها؛
- العمل على تأهيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها دور في تنمية القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات؛
- زيادة التركيز على القطاع الصناعي والزراعي لإيجاد قاعدة انتاجية وتحقيق فائض في الميزان التجاري؛
- خلق مناخ استثماري ملائم وفعال يساهم بشكل كبير في ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال خلق الثروة والقيمة المضافة للمؤسسات الانتاجية إضافة الى توفير الخبرة والتكنولوجيا والمنافسة اللازمة لزيادة الانتاج وتطوير نشاط التصدير.

الهوامش والمراجع :

[1] - محمد مدحت عزمي، **الواردات و الصادرات و التعريفة الجمركية مع دراسة للسوق العربية المشتركة**، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية، مصر، سنة 2002، ص121 .

[2] -https://www.glossaire-international.com/pages/tous-les-termes/e.html تاريخ الولوج إلى الموقع: 10 ماي 2019.

[3] - محمود عبد الرزاق ، **الاقتصاد المعرفي و التصدير**، الدار الجامعية للنشر، سنة 2011 ، ص53.

[4] - فريد النجار، **التصدير المعاصر و التحالفات الإستراتيجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2008 ،ص 15.

[5] - Claude Ménendian, Fiches de macroéconomie, Ellipses / 2 édition, 2003, p14

[6] -Réjean Dancause, pourquoi est-il important d'exporter?, texte par la firme Dancause , conseiller en stratégies d'affaires, 8 juillet 2013, Disponible sur le site : http://www.laurentidesinternational.com/nouvelles/article/2013/07/pourquoi-estil-important-dexporter/, vue le 12/04/2019, à23 :18.

[7] - قريبي ناصر الدين ،**أثر الصادرات على النمو الإقتصادي- دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، سنة 2014/2013، ص81.

[8] - جاسم محمد، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008، ص 20.

[9] - قريبي ناصر الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص81.

[10] - قدي عبد المجيد، وصاف سعيدي ، **آليات ضمان الائتمان و تنمية الصادرات حالة الجزائر** ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر ، العدد 02 ، جوان 2002، ص ص 218-219.

[11] - زير ريان، **أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي – دراسة حالة الجزائر في الفترة (2005-2014)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، كلية علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،السنة 2015/2014، ص 56.

[12] - بن يوسف حسينة، **ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر (2000-2010)**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، جامعة الجزائر 3،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،سنة 2012/2011 ، ص .28- 27.

[13] - بوزيان العربي، سياسة التصدير في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه و الاصلاحات ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص التخطيط، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، سنة 2000 ، ص 28.

[14] -نور الهدى حداد ، هاني الضمور ، **العوامل المحددة للأداء التصديري للشركات الصناعية الجزائرية المصدرة للمنتجات غير النفطية** ، مجلة دراسات ، الجامعة الاردنية ، العلوم الادارية ، المجلد 38 ، العدد 2، 2011، ص12.

[15] - بقللة ابراهيم ، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر-** ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2009/2008 ، ص 93.

[16] - التنير سمير ، **التطورات النفطية في الوطن العربي و العالم ماضيا و حاضرا** ، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني ، بيروت لبنان 2007،ص08.

[17] - زير ريان، مرجع سبق ذكره، ص75.

[18] - زير ريان، نفس المرجع السابق، ص75.

[19] -عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة لحاج لخضر ، باتنة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة 2008/2007، ص 101.

[20] - وصاف سعيدي ، **تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر ، الواقع و التحديات** ، مجلة الباحث ،العدد 1 ، الجزائر سنة 2002 ص ص8-9.

[21] -HAMADI Yacine, SAAOUI Ghiles, Les exportations hors hydrocarbures en Algérie : Enquête auprès des Entreprises agroalimentaires de la wilaya de Bejaia, Mémoire de fin de Cycle Pour l'obtention du diplôme de Master en Sciences Commerciales, Université abderrahmane mira de bejaia, faculte des sciences economiques, commerciales et des sciences gestion, département des Sciences Commerciales, Promotion 2016-2017, p : 39.

[22] - يحظى نموذج الجاذبية بأهمية بالغة في أدبيات الاقتصاد الدولي ، فهو يعمل على جعل التوقعات التي تخص تدفقات التجارة مبنية على أساس المسافة والتفاعل بين الأحجام الاقتصادية لهذه الدول ،وقد أصبح هذا النموذج أداة مهمة في تحليل التجارة الدولية ، غير أن في السنوات الأخيرة ارتكز هذا النموذج على الاقتصاد القياسي الحديث، وللمزيد من المعلومات عن هذا النموذج أنظر إلى:

- ✓ وليد عبد مولاه، نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة، إصدارات المعهد العربي للتخطيط –سلسلة دورية تعني قضايا التنمية في الدول العربية ،العدد السابع والتسعون، نوفمبر2010، السنة التاسعة.